السفير
الأربعاء 2013-02-06 العدد 12399

إطلاق مشروع «سلامة الأطفال على الإنترنت»

ستون في المئة من الأعمار بين ١٢ و١٨ سنة يستخدمون الأنترنت على الهاتف الجوال في لبنان، من بينهم ١٠.٨ في المئة قاموا بلعب القمار والميسر، و١١.٧ في المئة دخلوا مواقع إباحية، هذا ما خلصت إليه دراسة ميدانية أجراها «المركز التربوي للبحوث والإنماء»، على أكثر من ألف تلميذ في مئة مدرسة، من أجل سلامة الأطفال في استخدام الأنترنت.

وأظهرت الدراسة أن ٦٩.٢ في المئة من التلامذة المستفتين، كانوا على استعداد لنشر معلومات شخصية على الانترنت من بينها الصور، عنوان المنزل والمدرسة وغيرها من المعلومات الشخصية، وأن ٦٢ في المئة من التلامذة تحدثوا إلى أشخاص لا يعرفونهم وقد طلب منهم هؤلاء معلومات خاصة عنهم. وأن ٤٣.٣ في المئة التقوا بأشخاص لا يعرفونهم من دون إذن أهاليهم، وعشرة في المئة التقوا أشخاصاً تعرفوا إليهم عبر الانترنت، وخاضوا لقاءات غير ودية معهم، وأن ٧.٨ في المئة صرحوا أنهم تعرضوا لتحرش جنسي.

يذكر أن عدد مستخدمي الانترنت في لبنان بلغ ٢,١٥٢,٩٥٠ مستخدماً حتى حزيران العام ٢٠١٢، من بينهم ١,٥٧١,٩٠٠ مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي، أي ما نسبته ٥٢ في المئة من تعداد السكان في لبنان.

وفي ظل هذه النسبة الكبيرة لمستخدمي الانترنت في لبنان، كان لا بد من توعية للأهل والتلامذة على السواء، فكان مشروع «سلامة الأطفال على الإنترنت» مع الإقبال المتزايد من الأطفال على استخدامه بسهولة من دون أي إشراف أو توجيه، بعدما أصبح إبحار الطفل في هذا العالم الواسع كالسير وسط حقل محفوف بالمخاطر. ولحل هذه المشكلة أنجز المركز التربوي هذا المشروع بهدف توفير بيئة أكثر أماناً للأطفال، وسعى إلى رفع مستوى الوعي عن الاستخدام السليم والمسؤول للإنترنت.

وأرفق المركز، الدراسة الميدانية التي أجراها على الأطفال والأهل والهيئات التعليمية ومقاهي الانترنت، بإعداد مادة تدريبية موجهة إلى المعلم المتدرب، وإجراء دورات تدريبية للمعلمين في المدارس الرسمية شملت مختلف المناطق.

وأوضحت رئيسة المركز التربوي الدكتورة ليلى فياض لـ«السفير» أن «المسألة ليست مراقبة ولا مسألة ثقة وإنما مسألة اهتمام بسلامة التلميذ فحسب، مثل منعه من قيادة الدراجة في أماكن خطرة. ودفع التلميذ لأن يطبّق قواعد السّلامة الصّحية والنّفسيّة خلال استخدامه أيّ جهاز إلكتروني يوفّر خدمة الإنترنت أو الألعاب الإلكترونية».

جاء إطلاق المشروع أمس برعاية وزير التربية والتعليم العالي حسان دياب، من قاعة الاجتماعات في الوزارة في حضور وزير العمل سليم جريصاتي، أنطوان زخيا ممثلا وزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور، وحشد من المسؤولين التربويين ومديري الوحدات ورؤساء مناطق تربوية، ومديري مدارس ومؤسسات تربوية خاصة ورسمية.

بعد تقديم من مستشار وزير التربية الزميل ألبير شمعون، أشارت فياض أنه لمناسبة إعلان الخامس من شباط يومًا عالميًّا للإنترنت الآمن، يطلق المركز مشروع سلامة الأطفال على الإنترنت كمشروع توجيهي تربوي.

وعرضت غرايس صوان من فريق عمل المركز التربوي إحصاءات ونتائج الدراسة.

ولفت زخيا إلى أن «المجلس الأعلى للطفولة» أعد مسودة مشروع قانون لحماية الأطفال والشباب على الإنترنت، يجرّم ويغرم كل من يستغل براءة الطفولة عبر الإنترنت.

ووصف جريصاتي المشروع بالعمل الريادي الذي «نعول جميعاً الكثير عليه في تنشئة أولادنا». وأشار إلى أن القوانين والأنظمة عاجزة عن المواكبة المرجوة بشكل منهجي وفاعل، ذلك أن ما من قواعد آمرة يمكنها أن تتيح المعرفة وتحمي في آن المتلقي السريع العطب.

وأكد أن المصلحة العليا للطفل تقضي بحماية حياته الخاصة، على ما تقضي به الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ما يحتم العمل على الحد من تسرب المعلومات عنه، في ضوء ما تتيحه وسائل المعرفة الرقمية.

وبعد عرض نماذج النشرات الإعلامية القصيرة المصاحبة لإنتاج المادة التدريبية لسلامة الأطفال على الإنترنت، لفت دياب إلى أن الاعتماد على شبكة الإنترنت بوصفها إحدى أهم وسائل الاتصال قد أظهر العديد من المخاطر التي يجب التنبه إليها والاستعداد لمواجهتها، كالتعرض للفيروسات المدمرة للبيانات والمعلومات، أو الاختراق للعبث بالملفات الشخصية أو السطو عليها. أما السلامة فتتمثل بتوفير الحماية لضمان سلامة المستخدم نفسه، وبخاصة وجوب تأمين هذه السلامة لحماية الأطفال أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت.

واعتبر أنّ ما تبينه الدراسات والأرقام مصدر قلق بالغ للمجتمع، ذلك أن سوء استخدام شبكة الإنترنت وغياب الضوابط والرقابة يؤثران سلباً على المستخدمين عموماً، وعلى عقول الناس بصورة خاصة.

وأشار إلى أن المشروع يتميز بالتركيز على نوعية الناشئة وكذلك الأهل والعاملين في حقل رعاية الأطفال استنادا إلى دراسة ميدانية شاملة.

عماد الزغبي

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"